

تحقيق

اكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.comكيف يقرأ النواب دورهم الرقابي والتشريعي
ماذا عن الملفات المهمة كالنزوح و1701؟

في ظل استمرار أزمة الشغور الرئاسي، تطرح اسئلة وعلامات استفهام حول الدور المطلوب من نواب الامة وفقا للدستور، لاسيما ان هناك الكثير من العناوين التي تحتاج الى اتخاذ قرارات وخطوات وطنية كملف النزوح السوري مثلا وما يطرح حول تطبيق القرار 1701 بعد ارتفاع وتيرة الحرب الدائرة في الجنوب

ينص الدستور اللبناني لاسيما المادة 27 منه على ان النائب يمثل الامة جمعاء، وهو يقوم بادوار وطنية متعددة منها الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية ومحاسبتها، وهناك الدور التشريعي حيث يقترح ويساهم في سن القوانين، كما انه يتمتع بادوار اخرى. "الامن العام" تابعت هذا الملف مع النواب ايوب حميد وفيصل كرامي وملحم خلف.

حميد: الانقسام يزيد
من تحلل الواقع

■ ما هو الدور المطلوب من النائب بشكل خاص ومن مجلس النواب بشكل عام؟

□ اولا بالنسبة الى النائب ودوره، فهو يمثل الامة جمعاء وفقا للدستور ودوره التشريعي والرقابي يتعلق بمراقبة عمل الحكومة، لكن هناك دورا اضافيا فرض على النائب بسبب فشل وتقصير الادارات والوزارات المعنية، هو الدور المتعلق بمتابعة العمل الخدماتي للدائرة او المنطقة التي يمثلها. اما ما يرتبط بالدور الرقابي والتشريعي والمحاسبي، فنرى ان كثيرا من اقتراحات القوانين التي يتقدم بها النواب والمشاريع التي تأتي من الحكومة، تبقى معطلة بسبب الشلل الذي نعاني منه والواقع الانقسامي القائم.

قائم وموجود، انما ما هو المرتجى في ظل الواقع، فالنتيجة لا شيء.

■ هل انتم على بينة مما تقوم به الحكومة في مختلف الميادين ولماذا لا تتم دعوة الحكومة الى جلسات مساءلة نيابية؟

□ لنكن موضوعيين، هذا الامر مناط بالممارسة التي يقوم بها اي نائب او كتلة. فالنائب من خلال دوره في اللجان النيابية او حتى الهيئة العامة للمجلس النيابي، يمكنه في احسن الاحوال ان يوصي الحكومة القيام بعمل ما في ظل الواقع الحالي، انما ما يجب القيام به هو ممارسة الدور الوطني المناط بالنائب من خلال منح الثقة للحكومة او القيام بأي عمل على مستوى مراقبة الحكومة.

■ هل تعتقد انكم كنواب تقومون بالدور الرقابي والتشريعي المناط بكم؟

□ الاجابة تكمن في السؤال عن الدور الرقابي الذي يمكن القيام به في ظل الشغور الرئاسي او وجود حكومة تصريف الاعمال، حيث ان الحد الاقصى الذي يمكن هو طرح او نزع الثقة بوزير معين او حتى بالحكومة كاملة. نظريا هذا الامر

هناك تعطيل وشلل
لعمل مجلس النواب في ظل
الشغور الرئاسي

عما يجري في المنطقة. هذا الانقسام يؤدي الى مزيد من تحلل الواقع اللبناني في انتظار فرصة للتلاقي والحوار للنهوض من الكبوة التي نعيشها اليوم. بالنسبة الى القرار 1701، هناك كما نعلم الالاف من الخروقات التي يمارسها العدو بشكل يومي وبشهادات الموفدين الدوليين وخصوصا المبعوث الاميركي السامي الذي يبدو انه هو من يمتلك القرار في الحل والربط، والذي قال ان الاسرائيلي لا يريد تطبيق القرار 1701 لانه لن يوقف الطلعات الجوية فوق لبنان، رغم محاولات البعض الايحاء بالقيام بدور من هنا او هناك. نحن نسعى ونعمل من اجل تنفيذ القرار، لكن العدو هو الذي يمنع.

عضو كتلة التنمية والتحرير النائب ايوب حميد.

كرامي: الازمات تعطل
دورنا الرقابي والتشريعي

■ ما هو الدور المطلوب من النائب بشكل خاص ومن مجلس النواب بشكل عام؟

□ مهمات النائب الاساسية التي ينص عليها الدستور وطبيعة الحياة السياسية في لبنان تنحصر في مهمتين اساسيتين: المهمة الاولى هي التشريع، وهذه مهمة النائب ومجلس النواب مجتمعاً. اما المهمة الثانية فهي مراقبة عمل الحكومة ومساءلتها عند اللزوم واحيانا يصل الامر الى طرح الثقة بوزير او بحكومة كاملة وهذه ايضا من المهمات الاساسية.

■ هل تعتقد انكم كنواب تقومون بالدور الرقابي والتشريعي المناط بكم؟

□ قطعاً لا نقوم بذلك، والمجلس النيابي للأسف تعطلت لديه هذه المهمة. هناك بعض المهمات التشريعية التي لا يزال المجلس يقوم بها عبر الهيئة العامة او اللجان النيابية المختصة، لكن الدور الرقابي

شبه منعدم وذلك عائد الى مخالفات دستورية كثيرة، من ابرزها ان الحكومات في لبنان ومنذ فترة طويلة تحولت الى صورة مصغرة عن المجلس النيابي. طبيعة التوافقات السياسية في لبنان التي جرت بعد اتفاق الطائف والتي تعتبر مخالفة لهذا الاتفاق او تعرقل تنفيذه، هو فقدان المفهوم الطبيعي للاكثوية والاقلية او للموالة والمعارضة، وهذا امر ضروري جدا في اي نظام ديمقراطي وبرلماني لكننا وبالأسف تخليتنا عنه.

■ هل انتم على بينة مما تقوم به الحكومة في مختلف الميادين ولماذا لا تتم دعوة الحكومة لجلسات مساءلة نيابية؟

□ نحن على علم بما تطلعون عليه الحكومة عبر تصاريح الوزراء او رئيس الحكومة، لكن هناك اشياء كثيرة لا نكون على علم بها، قد يكون رئيس المجلس احيانا على علم بها،

ليس بوصفه رئيس مجلس النواب، لكن بما يمثله كموقع سياسي اساسي في لبنان. هذا خلل، لذا المطلوب من الحكومة ان تمارس اعلى قدر من الشفافية، خصوصا واننا نعيش استثناءات على المستوى الدستوري ينبغي ترميمها في المرحلة الحاضرة. اما لماذا لا تتم دعوة الحكومة لأي مساءلة نيابية، فطالمت انها تتمتع بالاكثوية، ومؤلفة من الكتل النيابية وتحظى بدعم الاكثوية، لا معنى لأي مساءلة نيابية.

■ هل النواب على اطلاع ودراية بما يجري من اتصالات ومفاوضات تتعلق بملف النزوح السوري مثلا وما يجري بشأن تطبيق القرار 1701 والحرب في الجنوب وغير ذلك من الملفات المهمة؟

□ بصراحة شديدة، النواب بوصفهم اعضاء المجلس التشريعي وبوصفهم نواب الامة، ليسوا على اطلاع بهذه الطريقة الجادة



النائب ملحم خلف.

كنا قد طالبنا باتمام جلسة مناقشة حوله، واخبار زيارات رؤساء الدول ورؤساء الحكومات او الوزراء الاجانب بمواضيع في اهمية الوضع القائم على حدودنا الجنوبية المشتعلة او موضوع اختناق الوطن نتيجة تمدد النزوح السوري العشوائي نستقيها كنواب فقط من الصحف ليس الا. حتى ان رئيس السلطة التشريعية الذي وصلته رسالة من دولة اجنبية تفرد بالجواب عليها من دون ان يتم عرضها على المجلس النيابي، او ان يتم مناقشتها، بتهميش كلي للمجلس النيابي وللحكومة ولو مستقلة ولرئيسها ولوزير خارجيتها. نشهد اليوم ممارسات احادية تختزل المؤسسات وتتخطى الصلاحيات، الى حد تعدي بعض السلطات على البعض الاخر، حتى ان دول عظمى تضرب عرض الحائط بالاصول الواجب احترامها، وتغطي الممارسات الداخلية الشاذة عن الدستور. على النواب الـ 128 ذات المسؤولية الشخصية والفردية، الامتثال الى احكام الدستور والشروع فورا في انتخاب الرئيس.

ممارسات احادية تختزل المؤسسات وتتخطى الصلاحيات

يمكن، فهي مستقلة، ولا بأي وزير فيها فهو مستقيل، ولا رقابة ولا مساءلة في ظل عدم انتظام الحياة العامة.

■ هل النواب على اطلاع ودراية بما يجري من اتصالات ومفاوضات تتعلق بملف النازحين السوريين مثلا وما يجري في شان تطبيق القرار 1701 والحرب في الجنوب وغير ذلك من الملفات المهمة؟ □ جواي هو وباللاسف كلا. ان النواب ليسوا على اطلاع بما يجريه الموفدون او المبعوثون الدوليون باي موضوع بهذه الاهمية، فترسيم الحدود البحرية لم يعرض ولم يناقش في البرلمان رغم اننا

القيام بمهامهم لا التشريعية ولا الرقابية ولا الانتخابية، فاحكام الدستور معلقة طالما ان لا رئيس للجمهورية، ولا تشريع في ظل خلو سدة الرئاسة ولا رقابة ولا حتى مساءلة لحكومة مستقلة. الديمقراطية تترنح امام حالة انقلابية بدأت تاخذ مسارا خطيرا بعد اختزال المؤسسات ببضعة اشخاص وانتفاء تطبيق احكام الدستور واختزال عدد من النواب برؤساء كتلهم الذين في اغلب الاحيان هم مرتنون لمصالح الخارج، مما يعطل عمل النواب ويترك للقوى السياسية مساحة ضيقة يستعملونها فقط للتفاوض على تقاسم السلطة.

■ هل انتم على بينة مما تقوم به الحكومة في مختلف الميادين ولماذا لا تتم دعوة الحكومة لجلسات مساءلة نيابية؟

□ من تسائل وكيف تسائل؟ ان الحكومة هي اساسا مستقلة بحكم الدستور منذ تاريخ انتخاب المجلس النيابي في ايار 2022، فكيف تحاسبها؟ ابسحب الثقة منها التي لم تحصل عليها اصلا من المجلس الحالي؟ وهي اساسا كحكومة مستقلة لا تقوم سوى بتصريف الاعمال، ويقتصر عملها على القيام بما يحافظ على المصلحة العليا للدولة. اما وقد طال امد هذه الحكومة المستقلة التي انتقلت اليها وكالة صلاحية رئيس الجمهورية بعد خلو سدة الرئاسة، فهي اضحت تعمل من دون حسيب او رقيب، وبأغرب الاشكال، واضحت مدة عملها كحكومة مستقلة اطول من الفترة التي حكمت فيها كحكومة غير مستقلة، هذا ان حكمت، في حين انها تتصرف كحكومة مستقلة تجاه المجلس النيابي فلا تحضر مجتمعة الى المجلس، كما ان اي سؤال يوجه الى الحكومة او الى اي من وزرائها لا يتم الجواب عليه الا ما نذر، على اعتبار ان لا طرح الثقة بالحكومة



عضو كتل التوافق الوطني النائب فيصل كرامي.

وفي الاختلالات التي حصلت في اللعبة السياسية. كل ذلك ادى الى تعطيل دورنا الرقابي والتشريعي، ونأمل ان نصل الى مرحلة مقبلة نستعيد فيه الانتظام الدستوري ونعيد فيه للبرلمان دوره الذي ينص عليه اتفاق الطائف.

هناك اشياء كثيرة لا نكون على علم بها كنواب

□ يعيش لبنان حاليا حالة انقلابية غير مسبوقة، فبعد امعان القوى السياسية التقليدية في تعطيل انتخاب رئيس الجمهورية الذي يتوافق مع وجود حكومة مستقلة، عاجزة ومتباينة المواقف ما بين وزرائها، بعيدة كل البعد من اي تضامن حكومي، شل عمل المجلس النيابي الى حد اننا دخلنا مرحلة من عدم انتظام الحياة العامة. ففي ظروف كهذه، يستحيل على النواب

والمجرد على كل من يقيم على الاراضي اللبنانية. كما له دور رقابي اساسي على السلطة التنفيذية فهو يسائل وي طرح الثقة بالوزراء والحكومات، وله ايضا دور انتخابي نيابة عن المواطنين لاتمام عمليات انتخابية عدة، لاسيما انتخاب رئيس للجمهورية.

■ هل تعتقد انكم كنواب تقومون بالدور الرقابي والتشريعي المناط بكم؟

■ والرسمية. نحن على اطلاع بالمفاوضات التي تجري او بما يطلعنا عليه دولة الرئيس نبيه بري من المفاوضات التي تجري مع هوكشتاين او سواه من الدول الكبرى حول كل شيء. اما الحكومة فهي اقل شفافية، فرئيسها لا يطلعنا على الحقيقة اي الاتصالات والمفاوضات المتعلقة بملف النازحين السوريين. ربما لدى رئيس الحكومة اشياء لا نعرفها وهذا ما نرجحه، لذا من الضروري ان يطلعنا الرئيس ميقاتي على كل التفاصيل.

■ هل الظروف والواقع المأزوم سياسيا واقتصاديا يحول دون قيامكم بدوركم الرقابي والتشريعي ام ان هناك تقصير من قبلكم كنواب؟

□ قطعاً لا يوجد اي تقصير. انا اتحدث عن نفسي وعن كثير من الزملاء وعن كتل التوافق الوطني. نحن مندفعون في رغبتنا القيام بدور تشريعي لمصلحة لبنان ولمصلحة اللبنانيين، لكن الواقع الاقتصادي والسياسي المأزوم والتعامل معه بعيدا من مجلس النواب من قبل الفاعلين في الحياة السياسية اللبنانية،

خلف: الديمقراطية في لبنان في خطر

■ ما هو الدور المطلوب من النائب بشكل خاص ومن مجلس النواب بشكل عام؟

□ نصت المادة 27 من الدستور على ان النائب "يمثل الامة جمعاء"، حيث ان دور النائب هو حمل هم ابناء الوطن، كل ابنائه، من دون التوقّع في منطقة ما او في طائفة او مذهب ما. للنائب دور تشريعي وطني، وهو يقوم بسن القوانين ذات التأثير العام